

# حساب الثمن: اللاجئون والتحويلات المالية و«الحرب على الإرهاب»

بقلم: سندي هورست ونك فان هير

التأكد من الرقم على وجه الدقة، فبحلول عام ٢٠٠٠ كان يعتقد أن ثمة نحو ٣٠٠ ألف شخص نازحين داخل الصومال، وأنه يوجد حوالي ٤٠٠ ألف لاجئ في إفريقيا واليمن، وما يربو على ٧٠ ألف لاجئ في البلدان الغربية، من أصل حجم شتات إجمالي في الدول الغربية ربما يبلغ ٢٠٠ ألف شخص<sup>١</sup>.

ومتلما تعددت أشكال الهجرة الصومالية، فقد تنوعت كذلك مصادر التحويلات المالية. وفي حين لا تعد الأرقام المتاحة سوى تقديرات تقريبية، فقد كان يجري منذ أواخر السبعينيات تحويل ما يصل إلى ٣٠٠ مليون دولار سنوياً، وهو ما يعادل حوالي خمسي الناتج الوطني الإجمالي. وفي الثمانينيات ارتفع الرقم إلى ٣٧٠ مليون دولار، عندما صار المهاجرون الذين يعملون في الخليج يشكلون

## يتم تحويل حوالي ٥٠٠ مليون دولار سنوياً إلى أرض الصومال

نحو ٧٥٪. ومنذ أواخر الثمانينيات وعلى مدى التسعينيات، أصبح الشتات الأوسع نطاقاً، والذي ساهمت في تكوينه جزئياً عمليات تدفق اللاجئين، مسؤولاً عن نسبة أكبر من التحويلات المالية. وفي الوقت الراهن، قد يصل ما يتم تحويله إلى الصومال سنوياً إلى حوالي ٥٠٠ مليون دولار، وربما نفس القيمة أيضاً إلى أرض الصومال (صوماليلاند)<sup>٢</sup>.

هل يمكن أن يكون هناك سبيل لخلق مزيد من المشقة وزعزعة الاستقرار وإيجاد مزيد من اللاجئين المحتملين، مع زيادة إغراء التطرف في الوقت نفسه، أكثر من قطع شريان التحويلات المالية إلى الصومال عن طريق إغلاق الوكالات القائمة بالتحويلات؟

وكذلك عليها أن تبرز ما يثبت هويتها. فإذا ما تطابقت البيانات مع ما ذكره المرسل فإنها ستستسلم المال، وبعد بضعة أيام فحسب من إرساله. ويتم في وقت لاحق تسوية أو مقاصة الحسابات فيما بين مكاتب «الحواليد» المختلفة من خلال إرسال القيمة النقدية أو من خلال التجارة في المواد الاستهلاكية أو الذهب أو غير ذلك من السلع. وغالبية نشاط تحويل الأموال الصومالية تتولاها ثلاث شركات رئيسية: «البركات»، و«دهبشيل» (التي تعني المجوهرات المسبلة أو المنصهرة)، و«الأمل». وعلى الرغم من أن هذه الشركات بدأت في العمل في أواخر الثمانينيات، فإن نظام التحويلات له تاريخ طويل في الصومال. فطالما لعبت التحويلات دوراً مهماً في اقتصاد البلاد، منذ هاجر عدد كبير من المواطنين الصوماليين إلى بلدان أخرى بحثاً عن فرص أفضل، أو عمل أو نشاط تجاري أو تعليم أرقى.

## الهجرة الصومالية والتحويلات

شهدت السنوات الثلاثون الأخيرة شكلين رئيسيين من الهجرة خارج الصومال، مما أدى إلى تكوين «شتات» ضخمة وذي نفوذ في الخارج. ومن أوائل السبعينيات، ذهب كثير من الصوماليين كعمال مهاجرين للعمل في دول الخليج خلال فترة ازدهار النفط في تلك الأونة. وكان عددهم يتراوح سنوياً خلال السبعينيات بين ١٥٠ ألفاً و٢٠٠ ألف تقريباً، في حين بلغ عدد الصوماليين الذين كانوا يعملون في بلدان الخليج النفطية بحلول نهاية الثمانينيات ما بين ٢٠٠ ألف و٣٧٥ ألفاً. وأدى اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٨٨ ونشوب المعارك بين العشائر المختلفة بعد سقوط سياد بري في عام ١٩٩١ إلى نزوح مئات الآلاف من الصوماليين داخل البلاد، كما حمل ذلك كثيرين آخرين على مغادرة البلاد إلى إثيوبيا وكينيا واليمن وغيرها من بلدان الجوار، بل دفع بأخريين أبعد من ذلك، إلى المملكة المتحدة وإيطاليا وهولندا والدول الإسكندنافية وكندا والولايات المتحدة، وغيرها من الدول الغربية. وبينما لا يمكن

لقد اعترت الصدمة الصوماليين في شتاء العالم يوم ٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ عندما وجدوا أن مكاتب «الحواليد» (التحويلات) التي اعتادوا استخدامها لإرسال الحوالات المالية لأقاربهم قد وضعت على قائمة المنظمات المشبهة في صلتها بأسماء بن لادن وتنظيم «القاعدة». فمن دون سابق إنذار، أغلقت مكاتب «البركات» في جميع أنحاء العالم بالقوة، وصودرت أرصدها وقطعت خطوط اتصالاتها في إطار «الحرب العالمية على الإرهاب». وبرر المسؤولون الأمريكيون هذه التدابير بالادعاء بأن عشرات الملايين من الدولارات كانت تحول كل عام من «البركات» إلى «القاعدة»، إلا أنهم لم يقدموا أدلة تذكر للبرهنة على صحة هذا الادعاء. وتتناول هذه المقالة بالفحص جانباً من جوانب عملية الإغلاق التي تعرضت للتجاهل بشكل كبير: ألا وهو آثار ذلك على الصوماليين العاديين.

## نظام «الحواليد»

في اللغة الصومالية تعني هذه الكلمة، المشتقة أصلاً من اللفظة العربية «حول»، التحويل، وغالباً ما يتعلق المعنى بالنقود أو المسؤوليات. و«الحواليد» هو نظام غير رسمي لتحويل المبالغ المالية يقوم بهذه الوظيفة في كل بقعة من بقاع العالم تقريباً. وهو نظام يديره صوماليون ويستخدمه أساساً صوماليون، لإجراء صفقات الأعمال وإرسال التحويلات المالية للأقارب. وهو يعمل بطريقة هي غاية في البساطة على نحو يسترعي الانتباه؛ فإذا أراد رجل صومالي في مينيابوليس أو شرق لندن أن يرسل نقوداً إلى أمه في نيروبي أو مقديشيو، فإنه يقدم المبلغ لكي يتم تحويله إلى الوسيط المالي في بلده، ذاكرًا جميع التفاصيل الخاصة به وبمن سيتلقى المال. ثم يرسل الوسيط المالي فاكساً أو رسالة بريدية إلكترونية إلى مكتب نيروبي أو مقديشيو حيث يتم الاتصال بوالدته في أسرع فرصة. وتذهب هي بشخصها إلى مكتب «الحواليد» ويتعين عليها أن تقدم التفاصيل الكاملة المتعلقة بالشخص الذي تعتقد أنه أرسل لها النقود،



يتلقون مبلغاً من المال، سواء بصورة منتظمة أو بين وقت وآخر، يقتسمونه غالباً مع آخرين؛ وتدخل النقود إلى المعيم، فينتفع منها أصحاب المتاجر ورجال الأعمال؛ فأولئك المقترضون مالياً يمكنهم في بعض الأحيان توظيف غيرهم خدماً في المنازل أو عمال بناء، وهكذا، فإنه حتى القطاعات الأكثر فقراً من السكان ربما تنتفع في خاتمة المطاف من نظام «الحويلاد».

فقد علمت حبيبو عمر، وهي امرأة من أقلية البانتو في الثلاثينيات من العمر، من خلال مكالمة باللاسلكي مع أخيها في كيسمايو، والذي كانت ابنتها المصابة بالعجز تقيم معه، أن الوضع الأمني هناك يزداد تفاقماً. فافترضت ١٠٠٠ شلن كيني من السوق المحلي، وقدمت رقم بطاقتها التموينية ضماناً للقرض، ثم سافرت إلى مومباسا للبحث عن فرصة عمل كخادمة، ووظفتها امرأة صومالية للعمل عندها، وبعد شهر واحد تمكنت حبيبو من تسديد الألف شلن التي كانت قد اقترضتها. وبعد مرور ثلاثة أشهر أخرى، كانت قد ادخرت من النقود ما يكفي لكي ترسله إلى كيسمايو لبحث أخيها على العودة إلى معسكر اللاجئين ومعه ابنتها المعاقة.

ومن بين المزايا الكثيرة لنظام «الحويلاد» أنه أسرع وأرخص كثيراً من الأساليب التقليدية لتحويل الأموال. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الطرق التقليدية يتعذر استخدامها في كثير من الحالات - كما في حالة إرسال نقود من

للدخل في تلك المنطقة. وربما تمكن أولئك الذين جاءوا ومعهم مواردهم الخاصة من إقامة مشروعات أعمال صغيرة. كما استطاع آخرون جلب رؤوس من الماشية إلى داداب أو اشتروها من المكان ذاته. وتواجه الزراعة عراقيل تتمثل في الموانع البيئية وانعدام الأمن. وتقتصر العمالة التي تدفع فيها مرتبات، بدرجة كبيرة، على الوظائف التي تتاح من خلال وجود وكالات الإغاثة والتنمية التي تعمل في المنطقة. وفي غالبية الأحوال، ينخرط الناس في أنشطة تجارية صغيرة جداً من قبيل النسيج، أو الخبز، أو إعداد الشاي، أو بيع كميات صغيرة من حليب الجمال أو السكر أو أوراق الشاي، أو جمع الحطب. والأرباح بالغة الضالة في حين قد تكون المخاطر عالية؛ فعندما تذهب النساء إلى الغابة لجمع الحطب، مثلاً، فإنهن يخاطرن بالتعرض للاغتصاب من جانب الدشمات<sup>٢</sup> أو «قطاع الطرق»<sup>٣</sup>.

ولذلك، فإن تلقي تحويل مالي بقيمة ١٠٠ دولار شهرياً من أحد الأقارب في تورونتو أو نيروبي يمثل فارقاً هائلاً للاجئين في داداب. وحتى لو لم يكن ذلك الشخص في وضع يسمح له بإرسال تحويلات بصورة منتظمة كل شهر، فهو على الأقل يمكن اللجوء إليه في الضوايق والطوارئ، مثل المرض أو الوفاة. وقد كان يونس أحمد لاجئاً في منتصف الأربعينيات من العمر، ويعيش في معسكر داغاهالي. وكان قد عمل لحساب بعض الوكالات مدرساً و مترجماً في عدد من المهام قصيرة الأجل. وكان يعيش في المعسكر مع أمه المسنة، قريباً من المنزل الذي كان يقيم فيه أخوه مع زوجته.

وكان الأخ يعاني من مشكلات عقلية سرعان ما تفاقمت حتى بلغت المرحلة التي أصبح يشكل فيها خطراً على زوجته، ويهددها بالقتل. وقد حاول يونس بذل كل ما في وسعه، بما في ذلك التخلي عن وظيفته في التدريب؛ وتوجه إلى المستشفى المحلي طلباً للمساعدة إلا أنهم أبلغوه بأنه ليس في مقدورهم عمل أي شئ لأخيه. وحينما خرجت الأمور عن نطاق السيطرة، اتصل بأحد أبناء عمومته في نيروبي، فنقل هذا الأخير الرسالة إلى أقربائهم في شتى بقاع العالم، فجمعوا ١٠٠ دولار من أسرة واحدة، و ٣٠٠ شلن كيني من أسرة أخرى، وهكذا. وفي النهاية، صار بإمكانه إرسال مبلغ تصل قيمته الإجمالية إلى ٦٠٠ دولار استخدمها يونس لنقل أخيه إلى نيروبي للعلاج.

### المنتفعون والمنافع

إن أغلبية اللاجئين ليسوا محظوظين مثل يونس، حيث لا يكون لهم أقارب يساعدونهم وقت الحاجة. ومع ذلك، فثلث كانت نسبة اللاجئين الذين يتلقون بالفعل تحويلات مالية قد لا تتجاوز ١٠ - ١٥ ٪، فإن آخرين ينتفعون بطريق غير مباشر من وجود نظام «الحويلاد» في المخيمات. وأولئك الذين

ومنذ السبعينيات، شرع التجار الصوماليون في جمع العملة الصعبة من العاملين المهاجرين في الخليج من أجل استخدامها لشراء سلع يبيعونها في الصومال. وكان ما يقابل ذلك بالعملة الصومالية أو في شكل بضائع يتم بعد ذلك تسليمه إلى عائلات المهاجرين وأقربائهم. وقد عرف الشكل الأول من هذه الطريقة باسم نظام «الفرك - الفالوتا»؛ إلا أنه حظرت استخدامه في عام ١٩٨٢، وكان من أسباب ذلك أنه كان يتحاييل على الرقابة التي كان يفرضها نظام بري. وتم إحلال نظام «الحويلاد» محله، وهو ما شجع عليه انهيار اقتصاد الصومال الرسمي وتنامي القطاع غير الرسمي. وكلا النظامين تأسس على اثنتين من الخصائص الرئيسية في الثقافة الصومالية، ألا وهما: قوة وشائج القرابة والنسب، والقابلية العالية للحركة. وعلى الرغم من أن أفراد العائلة كثيراً ما يتحركون في اتجاهات مختلفة، وهكذا قد يجدون أنفسهم متبايعين جداً، فإنهم يظلون يشعرون بمسؤولية قوية لمساعدة بعضهم بعضاً.

### «الحويلاد» واللاجئون الصوماليون في معسكرات داداب في كينيا

لقد اكتسب نظام «الحويلاد» أهمية كبيرة في حياة كثير من الصوماليين، ومن بينهم اللاجئين؛ فبالنسبة لأولئك الموجودين في المعسكرات الثلاثة القريبة من داداب الواقعة شمال شرقي كينيا، فإن البقاء على قيد الحياة هو عملية كفاح يومية وسط بيئة قاحلة. ويقوم المجتمع الدولي بتوزيع حصص تموينية من الذرة وأحياناً من دقيق القمح، أو من الفول كل ١٥ يوماً، إلا أن هذه الحصص لا تكفي إلا لنحو عشرة أيام، ويتم أيضاً توزيع حطب الوقود حوالي مرتين في السنة وإن كانت كمياته أبعد ما تكون عن الكفاية. وعلاوة على ذلك، فلنناس احتياجات أخرى لا يتم تلبيتها من خلال هذه الحصص المجانية التي يتم توزيعها. ومن الصعب جدا العثور على مصادر إضافية



### التحويلات، والإرهاب، وأحوال اللاجئين المعيشية

قبل بضع سنوات، أجرت وزارة العدل في هولندا دراسة عن النظم غير الرسمية



Exile Images/R. Chahsani

أفدح ثمن للتدابير التي اتخذت ضد نظام «الحاويلا» باسم «الحرب على الإرهاب».

سندي هورست باحثة لدكتوراه الفلسفة في «معهد البحوث للقضايا العالمية ودراسات التنمية»، جامعة أمستردام. ورقة العمل رقم ٣٨ المقدمة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (والمتاحة على شبكة الإنترنت في موقع: [www.jha.ac/articles/u038.pdf](http://www.jha.ac/articles/u038.pdf)) تتضمن مزيداً من التفاصيل عن بحثها في داداب. عنوان البريد الإلكتروني: C.Horst@inter.NL.net

لك فان هير كبير باحثين في مركز بحوث التنمية، كوبنهاغن. عنوان البريد الإلكتروني: [nvh@cdr.dk](mailto:nvh@cdr.dk)

١ التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، «حالة اللاجئين في العالم - ٢٠٠٠»، أكسفورد: OUP، اللجنة الأمريكية المعنية باللاجئين، «المسح العالمي للاجئين لعام ٢٠٠٠»، واشنطن دي سي: USCR؛ ج. غوندل، «همزة الوصل بين الهجرة والتنمية: الصومال، ٢٠٠٢». كوبنهاغن: ورقة عمل لمركز بحوث التنمية.

٢ ل. أحمد، «التحويلات المالية وأثرها على أرض الصومال (صوماليلاند) فيما بعد الحرب»، الكوارث، 2002، 24، ص 380-389؛ وحدة الاستخبارات الاقتصادية، تقرير قطري: الصومال، 2001، EIU، لندن.

٣ للحصول على مزيد من المعلومات بشأن الحياة في داداب، انظر: جلفاز موساو، «حماية اللاجئين في داداب: الإجراءات والمشاكل المستقبلية»، نشرة الهجرة القسرية، العدد رقم 11، ص ٢٥-٢٧.

٤ ن. ياساس، «الأنظمة غير الرسمية لتحويل القيمة والمنظمات الإجرامية: دراسة حول ما يسمى بالشبكات المصرفية السرية»، Onderzoeksnotities 1999/4. Ministerie van Justitie, Den Haag

لهم مثل هذه الصلات بتلك الشبكات.

إن الحياة في القرن الإفريقي هي في كثير من الأحيان حياة على الهامش، ولذلك فإن المساعدات التي تأتي من الخارج باتت تمثل ضرورة مهمة للبقاء. والاقتصاد الصومالي بوجه عام، واللاجئون الصوماليون بوجه خاص، كلاهما يعتمد اعتماداً كبيراً على التحويلات. والأسر التي تعيش في الحضر، بما فيها تلك التي تعيش في معسكرات اللاجئين، هي القطاع الأكبر المستفيد من التحويلات، حيث تشكل ما يتراوح بين ٢٠ و ٦٠٪ من دخول هذه الأسر. وبينما يوجد ميل لصالح المناطق الحضرية، فإن بعض التحويلات يعاد توزيعها بين سكان المناطق الريفية.

لقد تم ضخ حوالي ٦٠ مليون دولار في الاقتصاد الصومالي في عام ٢٠٠٠ من خلال المساعدات الدولية (EIU 2001) وعلى النقيض من ذلك، فربما تم تحويل ما بين ٢٠٠ مليون دولار و ٥٠٠ مليون دولار إلى الصومال عبر نظام «الحاويلا»، وتصل هذه الأموال إلى أناس أكثر كثيراً ممن تستطيع المعونات الدولية بلوغهم. ولا تزال ثمة شركات أخرى تمارس نشاطها في إطار نظام «حاويلا»، كما تأخذ في الظهور الآن شركات جديدة للاتصالات والإنترنت، إلا أن أي منها لا يستطيع الوصول إلى جميع الأماكن التي كانت تصل إليها شركة «البركات»، وعلاوة على ذلك، فإن كثيراً منها تعتمد على البنية الأساسية التي تمتلكها شركة «البركات». وربما يمكن العثور على بدائل إلا أنها قد تتطوي على نفقات أكبر ومخاطر أشد. وسوف ينتهي الأمر بأن يصبح اللاجئون في معسكرات داداب بكينيا من بين من سيدفعون

لتحويل القيمة والمنظمات الإجرامية. وتعد النتائج التي خلصت إليها الدراسة ذات صلة وثيقة جداً بإغلاق نظام «الحاويلا»: إن النظم غير الرسمية لتحويل القيمة ليست ملوثة على الإطلاق، كما أنها لا تخضع لسيطرة المجرمين بل إن الحقيقة هي أنها مجرد بديل من البدائل العديدة المتاحة للمنظمات الإجرامية. وثمة كثيرون آخرون يلجأون للنظم غير الرسمية لتحويل القيمة لا لسبب سوى لتحويل أموال لأقربائهم لأنهم يسبقون وفق تقاليد ثقافية أو لأن الخدمات أسرع وأرخص وأقل بيروقراطية وأكثر ملاءمة من أي بديل من البدائل الأخرى. وقبل تنفيذ تدابير عنيفة ضد النظم غير الرسمية لتحويل القيمة، فالمطلوب أولاً تقديم أدلة أكثر قوة وأشد إقناعاً على حدوث آثار سلبية لها. إن بإمكان الترسانة التشريعية لدى الغرب أن تتعامل بكفاية تامة مع أولئك الذين ارتكبوا جرائم، وقد سعت الحكومات الغربية بالفعل في جعل النظم غير الرسمية لتحويل القيمة أكثر شفافية عن طريق اشتراط أن يكون لها ترخيص وأن تبلغ عن أي تعاملات غير عادية تبلغ حداً معيناً. وفي جميع الأحوال، فإن المشكلة الرئيسية تكمن في هذه الحالة في المجرمين، لا في الطريقة التي ينقلون بها أموالهم.

إن من الوارد تماماً أن تكون الشبكات الإرهابية قد استخدمت نظام «الحاويلا»، مثلما كان يفعل قادة الحرب الصوماليون لشراء الأسلحة وتمويل الحرب، إلا أن النظام، وكما شهدت وأكدت وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات العاملة في الصومال، إنما يستخدمه بصورة أساسية الصوماليون العاديون، بما فيهم اللاجئون، دون أن تكون